الإعلام السعودي يكشف ثغرات عميقة بالمشهد الرقمي

وبحسب التقرير، فإن هذا التوسع جاء في بيئة إعلامية مقموعة شديدة المركزية، ما دفع جزءاً من النقاش العام إلى الانتقال نحو فضاءات غير رسمية يصعب ضبطها أو إخضاعها لمعايير تحريرية موحدة.

ويرى أن غياب القنوات المؤسسية المتنوعة للتعبير، إلى جانب القيود التنظيمية على بعض أشكال الإعلام التقليدي والرقمي، أسهم في تعزيز الاعتماد على "الإعلام الموازي" كمصدر بديل للمعلومة والتحليل.

ويشير التقرير إلى أن هذا الواقع أفرز إشكالات مهنية واضحة، أبرزها ضعف التحقق من المصادر، وانتشار المعلومات غير الموثقة، إضافة إلى تداخل الخبر بالرأي، ما يجعل المتلقي أمام محتوى غير

منضبط المعايير.

كما يحذر من أن الضبابية القانونية المتعلقة بالنشر الرقمي تخلق حالة من عدم اليقين لدى صناع المحتوى، وتفتح المجال لتفسيرات واسعة لمسألة المساءلة.

وفي البعد السياسي، يطرح التقرير–وفقاً لقراءة نقدية متداولة–أن تشدد البيئة التنظيمية في المجال الإعلامي قد يحد من تطور إعلام مستقل ومهني، ويعزز في المقابل نمو منصات غير رسمية أكثر عرضة للتضليل والتأثير الخارجي، ما يفاقم تعقيد المشهد بدل تنظيمه.

ويخلص التقرير إلى أن معالجة هذه الإشكالات لا تتعلق فقط بالرقابة أو المنع، بل بضرورة بناء بيئة إعلامية أكثر توازناً، تتيح قدراً أوسع من حرية التعبير ضمن أطر مهنية واضحة، بما يحد من الفوضى المعلوماتية ويعزز الثقة في المحتوى الرقمي المفقودة أصلا في السعودية.